برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
UNDP

المنظمة العربية لحقوق الإنسان
AOHR

ورشة العمل الإقليمية حـــــول

"تعزيز آليات التمكين القانوني للفقراء"

في المنطقة العربية

(القاهرة ١٥ – ١٧ يناير/كانون ثان ٢٠١٢)

الحد من الفقر الحضري في اليمن

(تحديات الواقع وإمكانية المعالجات)

مساهمة مقدمة من

نبيل عبد الحفيظ ماجد

الأمين العام للمنتدى الاجتماعي الديمقراطي

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الحد من الفقر الحضري في اليمن – تحديات الواقع وإمكانيات المعالجة

مدخـــــل :

أن ضعف السياسات التنموية المحلية وانتشار الفساد وضعف الوعي والقدرات المحلية والشراكة كل ذلك وغيره من العوامل التي توفر بيئة جيدة لانتشار الفقر وتناميه حيث يعتبر الفقر آفة كل العصور وأكبرها فهو مجلبة لكثير من الآفات الأخرى. فالفقر مقياس نجاح الحكومات لو قدرت على مقاومته. فالفقر كإشكالية اقتصادية واجتماعية زامنت كل بني الإنسان مع اختلاف الأنواع والانتشار والمستويات فما اشتهرت دولة علماً وقوتاً ونفوذاً إلا كان الفقر أضعف ما فيها والعكس صحيح بالمقابل.

ومع أن الفقر يشكل محور اهتمام أزلي إلا أن أولى الدراسات العلمية المرصودة في هذا المجال جاءت قبل مائة وعشرون عاماً عند ما قدم "بوت" في عام 1889م محاولته لقياس الفقر الحضري في مدنية لندن ثم تبعه "راونتري" في عام 1901م بقياس الفقر الحضري لمدينة نيويورك.[١]

عندما طلب مني إعداد هذه الورقة عن الفقر الحضري على المستوى المحلي في اليمن أو المستوى الإقليمي للمنطقة العربية وجدتني اتجه إلى الطرح حول الفقر الحضري المحلي لسببين أولها: أن اليمن تمثل أحدى الحالات الأسواء للفقر على المستويين الإقليمي والدولي وهي كنموذج ستحتوي أغلب النماذج على مستوى المنطقة، ثانيهما: أن ضيق الوقت والاحتياج للمراجع سيمثلان عبئاً كبيراً على إعداد الورقة. وهكذا ومع تناولي لحالة الفقر في اليمن بصورته العامة أو الحضرية والذي تنامي وإستشرا في العقدين الأخيرين وأصبح عبئاً ثقيلاً ومظهراً أساسياً للحالة الاقتصادية والاجتماعية وجدت أن الورقة في أغلبها تشكل وقوفاً على الإشكاليات والمظاهر في الواقع وذلك لقناعتي أن توضيح المشكلة على التناول المختصر في هذه الورقة من حيث التطرق لجوانب من إشكاليات الوضع الاقتصادي والاجتماعي ثم مدى حصول المواطن اليمني على حقوقه الاجتماعية والاقتصادية والوقوف على مسار الأهداف الإنمائية للألفية في اليمن واستنتاجات لدراسة ميدانية حديثة عن حالتين للفقر الحضري وكل ذلك نضعه لإيضاح الصورة وكأساس لاقتراح المعالجات التي ستكون يقيناً ليست سهلة لصعوبة الأوضاع ولكنها ممكنة إذا توفرت الإرادة والبيئة المناسبة.

الفقر مظاهره وأسبابه:

تتعدد التعريفات للفقر بتعدد زوايا النظر والتطلع أليه، واختلاف التوجهات والمقاييس السياسية والاجتماعية والاقتصادية لمن قاموا بالتعريف، حيث نجد أن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة يعرف الفقر على أنه (فقدان الإمكانيات الإنسانية الأساسية)[٢] فيما يعرفه البنك الدولي على أنه (الحرمان الشديد من الحياة الكريمة وأن الفقير هو من يعاني من الجوع و لا يجد المأوى والملبس

(١) بدر صالح عبيدي - المفهوم القياسي للفقر في الجمهورية اليمنية – مجلة بحوث اقتصادية 1999م.

(٢) البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة – القضاء على الفقر الإنساني 1998م.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ويكون عرضه للإصابة بالأمراض فلا يجد العناية اللازمة له ويكون أمياً ويلقى معاملة جائرة من مؤسسات الدولة ومن المجتمع ومستبعد من أبداء الرأي والمشاركة في السلطة)[٣].

ونلاحظ في تعريف البنك الدولي تعقيداً جائراً لمن يمكن أن يطلق عليه وصف فقير ففي اعتقادي أن كل جزئية من التعريف تحوي مستواً لا يستهان به من حالة الفقر والتعريف يوضح تحول البنك الدولي مع بداية الألفية من الرؤية على مستوى التفاوت إلى الاهتمام بالفقر المطلق. وكان أحد رواد الفكر الاقتصادي لقضايا الفقر (شيبوم راونتري) قد عرف الفقر قبل مائة وعشر سنوات من الآن بأنه (مستوى من أجمالي الكسب لا يكفي للحصول على الحد الأدنى من الضروريات اللازمة للحفاظ على مجرد الكفاءة البدنية بما في ذلك الغذاء والمسكن وغيره)[٤] ويمكن أن نضيف إلى ما سبق تعريف د.نادر مريان[٥] بأن الفقر تدني مستوى المعيشة للفرد أو الأسرة بمعنى الحرمان المادي الذي تتجلى أهم مظاهرة في انخفاض استهلاك الغذاء كماً ونوعاً وتدني الحالة الصحية، والمستوى التعليمي والوضع السكاني بالإضافة إلى الحرمان من خيارات وفرص العيش لحياة أفضل، وعليه فإن لمفهوم الفقر الشامل عدة وجوه أبرزها (محدودية الموارد المتوفرة – التهميش الاجتماعي – الأمية – ضعف المشاركة السياسية – درجة عالية من الاعتماد والعزل الاجتماعي).

وهكذا نجد أن الفقر يتجلى من خلال مظاهره الواضحة من خلال ضعف المقدرة في الحصول على الغذاء الكافي والمناسب، وكذلك المسكن والملبس الملائم، والعمل المناسب بالأجر الكافي لحياة كريمة وضعف الحصول على التعليم والعناية الصحية والأمان الاجتماعي والمشاركة العامة.

أما أسباب الفقر فتختلف من بلدٍ إلى أخر فيكون للفقر عادةً عوامل داخلية وعوامل خارجية تعمل على نماء الفقر أو تدني نسبته ففي حالة اليمن على سبيل المثال يمثل (انخفاض معدلات النمو الاقتصادي، تدني الدخل، ضعف التخطيط، الفساد المالي والإداري، ضعف استغلال الموارد الطبيعية، الصراعات السياسية الاختلالات الأمنية، ضعف البيئة الاستثمارية، إهمال التنمية الريفية والتحضر العشوائي، ضعف تفعيل نظامي الزكاة والضرائب، الأمية، ضعف القطاع الخاص وتهريب الأموال الوطنية، ضعف المخرجات التعليمية وضعف مواكبتها لاحتياجات السوق ... وغيرها). من العوامل الداخلية التي تساعد على تنامي الفقر وانتشاره بالإضافة إلى عوامل خارجية أهمها (ارتفاع المديونية الخارجية، انخفاض معدلات الهجرة اليمنية إلى الخارج، تدفقات اللاجئين الصومال ومن بعض دول الجوار الأفريقي...).

مؤشرات الفقر وقياسه:

تعتبر عملية قياس الفقر من العمليات الصعبة لاختلاف المحللين الاقتصاديين في وضع

---

(٣) التقرير السنوي عن التنمية في العالم 2000 – 2001- البنك الدولي.

(٤) البنك الدولي – تقرير عن التنمية في العالم 2000 – 2001.

(٥) نادر مريان – واقع الفقر في الأردن – دراسة ضمن كتاب البطالة والفقر واقع وتحديات – 2000م.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

مؤشرات ومدركات للفقر وتحديد الأولويات في القياس مع صعوبة الحصول على بيانات دقيقة وتفصيلية حول الدخل ومستوى الإنفاق.

والمعروف أن المقياس الكلاسيكي للفقر والذي استخدم لفترة زمنية طويلة أعتمد على استخدام الدخل النقدي للفرد، إلا أن تطورات التحليلات الاقتصادية استخدمت مؤشرات عديدة منها نصيب الفرد من الدخل القومي، ومقدار استهلاك الغذاء وفرص الحصول على المأوى والملبس والمياه النظيفة والقدرة على الإنفاق على التعليم والصحة ومتوسط العمر المتوقع عند الميلاد ومعدل وفيات الأطفال الرضع وغيرها.

وقد أعتمد البنك الدولي على احتساب مستوى الدخل ونسبة الاستهلاك كمنهجية في القياس وقام باحتساب خط الفقر الأدنى بدولار واحد والأعلى بدولار وثمانون سنتاً ويشار إليه بالمضاعفة إلى دولارين ويرى الباحث محمد السعيدي[٦] (أن مؤشرات الفقر التي يصورها البنك الدولي لا تزال تحمل بعداً سياسيا ًأكثر منه إنسانياً ولا تخدم إلا سياسة النظام العالمي الجديد الذي يصور الفقراء على أنهم أقلية في حدود 1.3 مليار نسمة فقط وأن الحل يكمن في برامج إصلاحية هيكلية يشترطها هو على الدول كوصفة سحرية معروف أنها تستند على مزيد من القروض والديون المشروطة بحرية التجارة وإلغاء الدعم والحماية على المنتجات المحلية وتحرير الأسعار والخصخصة وحرية الاستثمارات العالمية) ولذا نجد فشل تنبؤات وخطط البنك في خفض أعداد الفقراء كما يعد.

و يجدر الإشارة إلى أن توجهات الخبراء والجهات الاقتصادية في أوروبا والعالم الأول في تناول الفقر مؤخراً تركز على مفهومي التفاوت والإقصاء الاجتماعي والتي تبحث الفقر من منظور الحرمان من السلع والخدمات لا من منظور نقص الدخل في حد ذاته، ففي أوروبا كان لتوسع الإتحاد الأوروبي أثر كبير في المفاهيم، والإحصاءات والمراقبة الاجتماعية وكلها لها أثارها المباشرة وغير المباشرة في السياسات، فمفهوم الفقر أصبح محدداً من منظور الإقصاء الاجتماعي ويشمل أكثر من مجرد معايير الفقر والتفاوت التقليدية القائمة على الدخل. كما كان لمجلس إحصاء الجماعات الأوروبية (يوروسات) أثره الكبير في التحليل بتبنيه ممارسات معينه منها على سبيل المثال، ضبط الاختلافات في الدخول باستخدام معيار وتكافؤ واستخدام 60% من متوسط الدخل القومي كحد أساسي للدخل في ضوء التوازن الشخصي للدخل والتوازن العام للدخل كما يشير إليه منحنى لورانس وهذا التوجه جدير بالتناول على مستوى العالم الثالث في اعتقادي لعمق المقياس وشموليته.

التوجهات والجهود الدولية والإقليمية لمكافحة الفقر

مع وضوح مظاهر الفقر وبشاعة أثاره حرصت الجهات والمنظمات الدولية والإقليمية على تأكيد حرصها من أجل العمل على مكافحة الفقر والحد منه فتناولته على مستوى المواثيق الحقوقية الإنسانية وعلى مستوى السياسات الداعمة وإن تباينت الرؤى نحو مصداقية التوجه الإنساني للدعم إلا أن ما يهمني الإشارة إليه هنا أن المواثيق الحقوقية جاءت واضحة وملزمة لتأكيد الحقوق التي من

(٦) محمد يحيى السعيدي – صناعة الفقر – دراسة تحليله للفقر في اليمن - 2004

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

شأنها القضاء على الفقر وعلى رأس هذه المواثيق الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948م، العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والذي صدر عن الأمم المتحدة في العام 1966م ودخل حيز النفاذ في العام 1976م وقد أحتوى على (الحق في التعليم والصحة والضمان الاجتماعي والعمل والأجر المناسب و المأوى والملبس اللائق) وغيرها من الحقوق التي تعد ضمانات للقضاء على الفقر وقد تعهدت الدول عبر مصادقتها للعمل من أجل إنفاذ هذه الحقوق ثم جاءت الأهداف الثمانية الإنمائية للألفية وعلى رأسها مكافحة الفقر وتقليل اعداده إلى النصف ببرامج مزمنة حتى العام 2015م.

وفي ذات الإطار للتوجهات الدولية أقترح ممثلي 60 دولة مشاركة في منتدى مراكش العالمي للفقر الحضري في أكتوبر 2001م اقترحوا إقامة تحالف دولي لمكافحة الفقر ولا يمكن إغفال ما يقوم به المشاركون في المنتدى الاجتماعي العالمي من ضغط عبر فعالياته لتفعيل سياسات جادة لمكافحة الفقر. وهناك أمثلة جيدة في هذا الصدد على المستوى الإقليمي العربي منها على سبيل المثال لا الحصر توقيع الأمير طلال بن عبد العزيز رئيس برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية (اجفند) في أبريل 2008م لاتفاقية لتخفيف الفقر الحضري في 20 دولة عربية يستهدف المشروع مواجهة تزايد معدلات هجرة السكان من الريف إلى المدن والمراكز الحضرية، الناجمة عن تدني الإنتاجية الزراعية في الريف وقلة فرص العمل والضغوط الاقتصادية وسيعمل المشروع على تحقيق التكامل بين سياسات مكافحة الفقر والاستراتيجيات التنموية في الدول العربية من خلال إجراء دراسات ذات صلة مباشرة بالقضايا السكانية والفقر وتعزيز القدرات لدمج العوامل السكانية في التخطيط الحضري.إلا أن الواقع والنتائج على الأرض ستضل هي المضمار الحقيقي لجدية النوايا النظرية للتوجهات الدولية والإقليمية والسياسات المحلية.

الفقر الحضري في اليمن

نبذة عن اليمن:

يقدر عدد سكان اليمن بـــ 23 مليون نسمة 76% منهم يعيشون في الريف لآخرين في الحضر، ومساحتها 524 ألف كم مربع، وهي متنوعة التضاريس ولها شريط ساحلي يبلغ طوله أكثر من 2000كم، وعدد الجزر حوالي 122جزيرة في البحرين الأحمر والعربي، ويبلغ معدل النمو السكاني بها ٣،٠٢% ،وتعتبر اليمن ضمن الدول الأضعف تنمية، و الأشد فقراً على مستوى العالم، فعندما أقرت الأهداف الإنمائية الثمانية للألفية في سبتمبر 2000م، وضعت اليمن ضمن ثمان دول هي الأشد احتياجا للدعم لتحقيق الأهداف الإنمائية.

وقد وافقت اليمن على وضع الاستراتيجيات والخطط اللازمة لتنفيذ هذه الأهداف، إلا أنه ومع وصولنا إلى العام العاشر من المدة المحددة بخمسة عشر عاما، لا تزال اليمن تصنف ضمن الدول خارج مسار الوصول لتحقيق أهداف الألفية بحلول العام 2015م، ولعل أبرز الإشكاليات التي تعاني منها اليمن، والتي حالت دون تحقق التنمية تتمثل في الفساد المالي والإداري، حيث تعد اليمن من ضمن الدول الأعلى فسادا. وهو ما أشار إليه تقرير الشفافية الدولية لعام 2009م، فقد جاءت

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

اليمن في المرتبة 154 من أصل 180 دولة، و حصلت على 2.1 في مؤشر مدركات الفساد من أصل عشر درجات، كما لعبت الحروب الداخلية و تزايد الصراعات السياسية، المذهبية، المناطقية، دورا كبيراً في إهدار مقدرات الدولة، بعيدا عن التنمية ومتطلباتها.

الوضع الاقتصادي والاجتماعي:

منذ نشئت الجمهورية اليمنية في 22 مايو 1990م عانت الدولة من وضع اقتصادي ضعيف ازداد سوءً مع مرور الزمن لأسباب عديدة منها ...

١. عودة أكثر من 800 ألف مغترب يمني في الجوار على أثر حرب الخليج الثانية في 1991م .
٢. حرب صيف 1994م بين طرفي السلطة حينها وهي الحرب التي قدرت كلفتها بقرابة 13 مليار دولار .
٣. تواجه اليمن إختلالات أمنيه وصراعات قبلية أبرزها الحرب التي دارت رحاها في محافظة صعده شمال اليمن، والاضطرابات في المحافظات الجنوبية والصراعات القبلية والإعمال التخريبية لتنظيم القاعدة كل ذلك ساهم في المضاعفة من الاختلالات الإقتصاديه ووسعت رقعه الرفض الاجتماعي لهذا التدهور الاقتصادي .
٤. تعثر وبطئ عملية إجراءات الإصلاح الديمقراطي والإصلاح الاقتصادي واستشراء الفساد المالي والإداري للسلطة وسوء استخدامها.
٥. اعتماد الموازنة العامة للدولة على كميات النفط المستخرج بحيث وصلت إلى قرابة 80% من الموارد في السنوات الأخيرة إلا أن حالة نضوب بدأت في عام ٢٠٠٥ أدت إلى تناقص كميات النفط المستخرج من 420الف برميل يوميا حتى العام 2005 م إلى أقل من 280 الف برميل يومياً في الوقت الحالي وهذه الكميه في حالة تناقص مستمر أيضاً وهو ما يشكل خطراً كبيراً للموازنة العامة .
٦. تغطي زراعة القات أكثر من نصف المساحات المزروعة وتستنزف كميات كبيرة من المياة الجوفية، والقات نبتة منبهة ومنشطة تشكل آفة اقتصادية حيث تهدر أكثر من عشرين مليون ساعة عمل يومياً ويعمل في مجالها (زراعة- نقل - بيع) قرابة ربع قوة العمل وتقدر قيمة القات قرابة 7مليون دولار يومياً.
٧. تدهور القوه الشرائية للعملة الرسمية للدولة نتيجة للضعف الاقتصادي بحيث وصل سعر الدولار الأمريكي مثلاً قرابة 230 ريال للدولار الواحد والذي كان سعره أوائل التسعينات من القرن الماضي لا يتجاوز 20 ريال للدولار .

وهو ما جعل النمو الاقتصادي يتراجع من 5.6% عام 005 إلى 3.6%عام 2007 بحسب التقرير الحكومي ووصلت البطالة لمن هم في سن العمل حسب تقدير المنظمات الدولية إلى قرابة 40% من شريحة الشباب.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

مستوى التمتع بالحقوق الاجتماعية

في مجال التعليم :

يؤكد الدستور والقانون العام للتربية والتعليم في اليمن على إلزامية ومجانية التعليم الأساسي وتجسيد هذا الحق وخاصة في بلدان الديمقراطيات الناشئة وبالأخص المتعثرة منها لا يمكن أن يتحقق بمجرد النص عليه في الدستور أو القانون ,وإنما يحتاج إلى آليات وسياسات لكيفية إعماله على أرض الواقع إضافة إلى جودة في التعليم وتوفير الفرص المتساوية للجنسين وبين الريف والحظر ...الخ

وفيما يلي سنتناول بعض المؤشرات التي تبين مدى التمتع بهذا الحق:

١. يقدر معدل الالتحاق في التعليم للسكان في الفئة العمرية الموازية للتعليم العام (أساسي وثانوي) حوالي ٥٦،٦% فقط وهذا يعني ترك ٢،٩ مليون نسمة من هذه الفئة العمرية خارج إطار التعليم وتمثل الفتيات ١،٩ مليون فتاة من هذه الشريحة.

٢. يصف تقرير التنمية البشرية المحلي الثالث[٧] الكفاءة الداخلية للتعليم بالمنخفضة بناء على مؤشرات منها (ارتفاع نسب التسرب والرسوب، وعدم الاستغلال السليم لجهود المعلمين حيث أن نسبة كبيرة منهم لا تؤدي النصاب اللازم من الحصص الدراسية فضلاً عن تكدس المعلمات في مدارس الحظر يقابله نقص حاد في معلمات مدارس الريف).

٣. تشير الإحصاءات الرسمية إلى أن عدد المدارس في الجمهورية يصل إلى ١٤٦٣٢ مدرسة إلا أن ٢٠% من هذا العدد هي مدارس مغلقة للترميم أو مدارس مفتوحة تحت الأشجار أو في مباني من الصفيح وهو ما يجعل عدد الطلاب في الفصل الواحد في بعض المدارس يتجاوز المائة طالب/ة وأغلب المدارس لا يوجد بها المعامل والأجهزة والرسائل التعليمية بالقدر الكافي وكل ذلك يجعل من العدد الأكبر من المدارس بيئة غير صالحة للتعليم.

٤. يمثل حجم العاملين في التعليم قرابة ٥٤% من الجهاز الإداري للدولة ومع ذلك فإن البيانات الإحصائية تبين أن ٧٨،٨% من مديري المدارس دون التأهيل الجامعي فضلاً عن أن ٤،٤% لا يملكون أي مؤهل دراسي وحسب المسح التربوي ٢٠٠٣م تمثل المعلمات ١٧،٥% من أعداد المعلمين. علماً بأن مرتب المعلم/ة و المؤهل الجامعي في حدود ١٥٠ دولار فقط وهو ما يجعل هؤلاء في حالة انشغال للبحث عن أعمال تحسن مستواهم المعيشي.

٥. تعاني المناهج التعليمية وطرق التدريس من الكثير من القصور وعدم المواكبة للطرق التعليمية الحديثة والمتناسبة مع احتياجات سوق العمل حيث يرى تقرير التنمية البشرية أن المناهج وأساليب التدريس المتوفرة لا تشجع على الابتكار والتفكير الناقد.

(٧) تقرير التنمية البشرية – صادر عن وزرة التخطيط والتعاون الدولي – عام .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

٦.تعلن الحكومة أنها تنفق ١٧% من الموازنة العامة على قطاع التعليم وترى أنها نسبة عالية علماً بأن ما يتم إنفاقه على قطاع الدفاع والأمن يتجاوز ٢٦% من الموازنة.

٧.تفسر المؤشرات السابقة ضعف وتدني مخرجات التعليم الذي يمثل جوهر التنمية وأساسها وعليه ينعكس هذا الضعف على العملية التنموية برمتها.

الحق في مجال الصحة:

تعجز الخدمات الصحية عن مواكبة الاحتياجات المتزايدة للنمو السكاني مع انخفاض استخدام وسائل تنظيم الأسرة وسؤ توزيع المرافق الصحية وضعف التجهيزات، وقصور الأداء في المرافق الصحية وضعف نظام إدارة الموارد البشرية و كذلك التدريب والتأهيل للعاملين في القطاع الصحي إلى جانب هشاشة البيئة الصحية وتدني الوعي الصحي..

وعلى الرغم من أن سكان الريف يمثلون ثلاثة أرباع السكان فلا تتجاوز نسبة التغطية الصحية لهم حد ٣٠% فقط ولا يحظى هذا الجانب الهام من نفقات الموازنة العامة للدولة سوى ما نسبته ٣،٥-٤% ما نسبته ١،٢- ١،٥% من إجمالي الناتج المحلي ويشير تقرير منظمة الصحة العالمية إلى أن ٦٠% من السكان يعيشون في مناطق تجعلهم معرضين للإصابة بالملاريا التي تقدر أعداد المصابين بها ٣ ملايين نسمة سنوياً، وفي تقرير أعدته لجنة المياه و البيئة في البرلمان أوضح أن حوالي ١٢ مليون نسمة من السكان يعانون من إصابات تتعلق بتلوث المياه وبالأمراض ذات العلاقة بالمياه وأن ١٠% من السكان مصابون بالبلهارسيا، ٣ ملايين نسمة مصابون بفيروس الكبد الوبائي، ويصاب ما يقارب ٢٠٠٠٠ مواطن بالسرطان سنوياً ، علماً بأن ٥٠% من حالات وفيات الأطفال في اليمن سببها أيضاً أمراض متعلقة بتلوث المياه (٢٠% بسبب الاسهالات، ٣٠%بسبب الملا ريا والتيفوئيد).

و يجدر الإشارة إلى أن نسبة السكان اللذين يحصلون على مياه مأمونة في حدود ٣٥% فقط ونسبة السكان المزودين بالمياه عبر الشبكة الحكومية لا يزيد عن ١٥% ونسبة المستفيدين من خدمة الصرف الصحي ٨%.

ولا يتجاوز عدد الأسرة في المستشفيات والمراكز الصحية عدد 15000 سرير أي أن السرير الواحد لقرابة ١٦٠٠ مواطن ويبلغ عدد الأطباء في اليمن 7000 طبيب أي بمعدل طبيب لكل 3300 مواطن. ومما سبق يتضح مدى قصور مستوى الرعاية الصحية وانعكاساته على السكان.

الحق في العمل والرعاية والتأمين الاجتماعي:

يلتزم الدستور وكذا قانوني العمل والخدمة المدنية بالتوازي مع المواثيق الدولية المصادق عليها على الحق الطبيعي في العمل لكل مواطن والحق في المستوى المعيشي اللائق من خلال الأجر العادل إلا أن التوجهات الحكومية في السنوات الأخيرة تعلن عن تخليها عن هذا الالتزام، وما تقوم الدولة حاليا بتقديمه من فرص عمل للخريجين في مرافقها لا يستوعب أكثر من 20% من هؤلاء في

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

حين يترك الباقين للبحث عن أعمال في القطاع الخاص خارج تخصصات أكثرهم أو إلى رصيف البطالة المتنامي .

وبالنسبة لنظام التأمينات الاجتماعية فانه يشمل الموظفين الحكوميين بشكل عام إلا انه لا يغطي سوء 120.000 ألف عامل في القطاع الخاص مما يجعل أكثر من 4 مليون نسمه من قوة النشاط الاقتصادي خارج أطار نظام التأمينات ولا يوجد نظام تأمين صحي في اليمن حتى الآن وبالنسبة لما تقدمة الحكومة من مساعدات في أطار نظام الضمان والرعاية الاجتماعي والذي يقدم للمسنين والأرامل والأيتام حيث تقدر عدد الحالات بمليون وأربعين الف حاله للعام 2008م وبغض النظر عن مدى استحقاق الحالات التي تصرف لها هذه الاعالات فإن المبلغ الذي يصرف هو في حدود 10$ شهريا للحالة، وتجدر الإشارة إلى أن حاله الفقر المتنامي قد جعلت أكثر من 500 ألف طفل في سن التعليم الأساسي (6 - 14) سنه يتسربون من التعليم ويتجه أغلبهم لمساعدة أهاليهم في أعمال خاصة بهم (زراعة – رعي) ألا أن جزء منهم يعملون في أعمال التسول ويتم تهريب أعداد منهم إلى دول الجوار واستخدامهم في أعمال التسول أو الخدمة.

أثر الاتفاقيات التجارية:

حررت اليمن تجارتها تحريراً شاملاً في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي تبنته بدعم ومساندة صندوق النقد والبنك الدوليين في العام ١٩٨٥م حيث التزمت اليمن بتخفيض الرسوم الجمركية إلى ٥% في الحد الأدنى و٢٥% في الحد الأعلى وهذه الرسوم غير ملائمة وغير عادلة بالنسبة لبعض السلع والمنتجات المحلية التي تعجز عن الصمود أمام منافسة المنتج المستورد ويؤكد الخبراء الاقتصاديين أن قطاع الزراعة الذي يعمل فيه أكثرية السكان سيتقرر بنتائج الاتفاقيات المبرمة في إطار منظمة الجات فاليمن تعتبر مستوردا صافيا للغذاء وتعاني تجارتها الزراعية من عجز تجاري مزمن في مختلف المجموعات الغذائية كما أنها تعتمد بشكل مفرط على تلبية احتياجات سكانها من الغذاء عبر الخارج فحجم الواردات الغذائية تمثل نسبة ٣٣% من قيمة الواردات وتمثل عبئاً ثقيلاً على الميزان التجاري وميزان المدفوعات ..

وبالنسبة لقطاع الصناعة والتي تتصف بضعفها الشديد وعدم صلابتها على المستويين الرأسي والأفقي وما يزال إسهامها في تكوين الناتج المحلي وتشغيلها لقوة العمل هامشياً وتعتمد الصناعة اليمنية بدرجة كبيرة في إنتاجها للسلع المصنعة على المواد الخام والوسيطة المستوردة ..ومع كل تلك المخاطر تسعى الحكومة حثيثاً للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية WTO والتي ما تزال ترى اليمن غير مؤهلة للانضمام وإن كانت الحكومة تؤكد على إمكانية الانضمام أواخر العام الحالي.. مع ملاحظة تراجع حجم الاستثمار الخاص ومساهمة القطاع الخاص(الذي ما زال في طوره الجنيني ويعمل بتردد في بيئة تفتقد للشروط الاستثمارية) في الناتج الإجمالي وارتفاع معدل التضخم إلى نحو ١٧% في العام ٢٠٠٦م بحسب التقديرات الحكومية وهو ما أدى إلى تدني مستويات المعيشة والدخل واتساع دائرتي الفقر و البطالة بشكل حاد.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المرأة المشاركة والتمكين :

التعليم: لا تزال مؤشرات المشاركة العامة للمرأة في اليمن تعاني من انخفاض كبير حيث لا يتجاوز نصيب المرأة من إجمالي القوى العاملة ٢٥،٧% فيما تعمل باقي النساء في الوظائف التقليدية (الزراعة والرعي) أما في مجال التعليم فالفجوة تتجسد بشكل حاد حيث تعاني المرأة من الأمية وبأعلى النسب المسجلة في البلدان النامية وتقدر نسب الأمية للنساء فوق ١٠ سنوات إلى ٧٨% في الريف و ٤٠% في الحضر وهو ما يعني أن أكثر من ٦٥% من النساء أميات .والجدول التالي يبين الفجوة الجندرية في مجال التعليم بسب إحصاءات ٢٠٠٥م:

المرحلة	نسبة الذكور	نسبة الإناث
تعليم أساسي	%٦١،٣	%٣٨،٧
تعليم ثانوي	%٦٩،٧	%٣٠،٣
تعليم جامعي	%٧٣،٤	%٢٦،٦

ومن الجدول أعلاه تتضح الفروق في نسب الالتحاق بالتعليم بين إلذكور والإناث لصالح الطرف الأول وتزايد النسب للذكور مع الانتقال للتعليم العالي وذلك بسبب ضعف الوعي الاجتماعي من ناحية و من ناحية أخرى ضعف السياسات الحكومية في هذا الشأن .

الصحة: بالنسبة للجانب الصحي تشير الإحصاءات إلى أن ٣٦٦امرأة من كل ١٠٠٠٠٠ في حالة حمل أو ولادة تموت بسبب المضاعفات وقلة الرعاية الصحية ولا تحصل ٥٥% من النساء على أي رعاية أثناء الحمل والولادة أغلبهن من المناطق الريفية وتصل نسبة الخصوبة لدى المرأة اليمنية بحسب مسح ميزانية الأسرة إلى ٦،٢ وأكثرية النساء لا تصلهن خدمات تنظيم الأسرة والصحة الإنجابية ويضاف إلى ذلك مشكلة الزواج المبكر.

وعلى الرغم من مصادقة اليمن على اتفاقية السيداو إلا أن الفجوة الجندرية لا تزال واسعة وحادة كما توجد العديد من النصوص القانونية التميزية ضد النساء وتعمل العديد من منظمات المجتمع المدني المعنية والشخصيات والقيادات من النساء والرجال المؤمنين بأهمية المساواة جهودا لا بأس بها من أجل نشر الوعي و إقناع السلطة والأحزاب بأهمية تعديل تلك القوانين وتبني سياسات تدفع بمشاركة النساء إلى الأمام كتبني مبدأ الكوتا (التمييز الإيجابي) في الانتخابات والتعيينات وغيره مما يمكنها من تفعيل مشاركتها السياسية وتمتعها بكافة الحقوق على قدم المواطنة المتساوية.

تقييم للأهداف الإنمائية للألفية على المستوى الوطني:

أ. نبذة عن حالة التنمية في الجمهورية اليمنية

إضافة إلى ما طرح فإن أبرز التحديات الاقتصادية والاجتماعية تتمثل في ازدياد معدلات الفقر، وارتفاع معدلات البطالة، وارتفاع معدل الأمية، و التسرب الكبير من التعليم الأساسي مع تفاوت شديد في نسب الالتحاق بالتعليم بين الجنسين، وضعف الخدمات الصحية،وضعف البنية

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

التحتية والخدمات الأساسية وخصوصا في الريف، وقد أوضحت الخطة الخمسية للدولة (٢٠٠٦ – ٢٠١٠م) بأن أهم التحديات والصعوبات التي تعيق عملية التنمية في اليمن تتمثل في الأتي :-

- ضغط النمو السكاني المرتفع على الموارد الاقتصادية المتاحة.
- ضعف تنمية الموارد البشرية, نتيجة ارتفاع الأمية وضعف مستوى مخرجات التعليم , وقصور الخدمات الصحية.
- تدهور الموارد المائية , نتيجة انخفاض معدل سقوط الأمطار وتنامي الاستهلاك وهدر المياه.
- ضعف البيئة الاستثمارية , وتدني حجم الاستثمارات , الناجم عن العوائق الإدارية والأمنية , وتدني مستوى خدمات البنية التحتية.
- ضعف إجراءات مكافحة الفساد وإصلاح السلطة القضائية والمحاكم .
- محدودية القدرات التمويلية والاستيعابية للاقتصاد الوطني.
- تحرير التجارة وفتح الأسواق وإطلاق المنافسة محلياً وعلى المستوى الدولي.

والملاحظ أنه ومع ازدياد الاحتياجات التنموية، فإن خطط وبرامج الحكومة لا تستوعب إلا الجزء اليسير منها، ويأتي سؤ التنفيذ بما يحمله من فساد ليجعل مخرجات تلك الخطط والبرامج ضعيفة الجدوى.

- يوجد لدى اليمن رؤية إستراتيجية طويلة المدى أعدتها الحكومة للعمل التنموي حتى العام ٢٠٢٥م ومجموعة من الإستراتيجيات في مجالات مكافحة الفقر والتعليم والصحة والمرأة وتعد الخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والتخفيف من الفقر (٢٠٠٦م-٢٠١٠م) الأساس للخطط والبرامج الحكومية التفصيلية، وعلى الرغم من أن الخطة الخمسية قد استوعبت في مضامينها عددا من أهداف الألفية وغاياتها ولكن التقييم الأولي يوضح أن ما تحقق لا يشكل سوى جزء يسير مما جاء في الخطة .

- وتقر الحكومة أنها لن تستطيع أن تحقق أهداف الألفية لضعف قدراتها المادية، وقد أعلنت في العام ٢٠٠٥م أنها تحتاج لـ ٤٨,٥ مليار دولار لتتمكن من تحقيق تحسن ملموس لأهداف الألفية و أعادت الحكومة التأكيد هذا العام أنها تحتاج إلى ٤٤ مليار دولار خلال الفترة المتبقية إلى ٢٠١٥م علما بأن الميزانية العامة للدولة للعام ٢٠١٠م حددت مقدار الموارد المحلية بحدود ٦،٥ مليار دولار وهو مبلغ قد يقل في حال نقص القيمة الشرائية للنفط الذي يمثل قرابة ٨٠% من الإيرادات، وعليه فإن اليمن ستظل في تقديرنا غير قادرة على تحقيق أي هدف من أهداف الألفية، ما لم يحدث تغيرات ومعالجات جادة للأسباب التي تؤدي إلى إضعاف تحقيق البرامج والخطط وعلى رأسها تجفيف منابع الفساد وتحقيق الاستقرار السياسي والأمني..

ب - رصد أهداف الألفية

وفي ضوء ما تقدم يوجد تقريرين وطنيين عن أهداف الألفية قدمتهما الحكومة أخرهما قدم في أواخر مارس(آذار) ٢٠١٠م أعدتهما وزارة التخطيط والتعاون الدولي (التخطيط والتنمية سابقا)،

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

بالإضافة لبعض التقارير الحكومية التي اعدت لأهداف بعينها، ويتم إ شـــراك بعـــض الأكـــاديميين والمختصين في إعداد تلك التقارير وبإشراك عدد من منظمات المجتمع المدني الموالية كالمعتـــاد. وتكمن إشكالية هذه التقارير في أنها قائمة أساسا على التقديرات لقلة الإحصاءات الدقيقة، وتـــضارب البيانات، وضعف الشفافية وتحرير المعلومات وهو ما يجعل التقارير تتضارب فيما بينها وتتعـــارض مع التقارير الدولية التي تبنى على التقديرات أيضا وقياس الوضع العام، وفي الوقت الذي تعلن فيـــه الحكومة عن استيائها من تقارير الظل والتقارير الإقليمية والدولية وتصفها بأنها لا تنصف منجزاتها ترى هذه الجهات أن تقارير الحكومة تفتقد للكثير من المصداقية والموضوعية.

وتوضح الجداول رقم (١) و(٢) ملخصات لما جاء في التقريرين الأول والثاني الـــذين أعدتهما الحكومة ممثلة بوزارة التخطيط والتعاون الدولي عن التقييم الحكومي لمدى قدرتها على تنفيذ وتحقيق الأهداف والجدول الثاني بالذات هو ملخص لما جاء في مسودة التقرير الثاني الذي ســـتقدمه اليمن في مؤتمر الأمم المتحدة في سبتمبر ٢٠١٠م القادم.

أما الجدول رقم (٣) فهو يمثل جزء مما جاء في التقرير العالمي للتنمية البشرية للعام ٢٠٠٩م , وهو التقرير الذي قدر الفقر في اليمن بنسبة ٥٤ % ومعدل الأمية بما يزيد عن ٤١ % من السكان فوق ١٥ سنة , وتشير الدراسات إلى أن البطالة تصل إلى ٤٠ % لمن هم في سن العمل.

الأهداف	النسبة أو العدد حسب الواقع الحالي	المستهدف في عام ٢٠١٥م
نسبة السكان الذين دخلهم أقل من دولارين	%٤٧,٦	%٢٣,٥
الأطفال منخفضي الوزن تحت ســـن خمـــس سنوات	%٤٥,٦	%١٥
معدل الالتحاق بالتعليم الأساسي	%٦٥,١	%١٠٠
نسبة البنين إلى البنات في التعليم الأساسي	%٧٨,٥	%١٠٠
معدل وفيات الأطفال تحت خمس سنوات لكل ألف	٨٧,٢	٤٠,٦
معدل وفيات الأمهات لكل ١٠٠ ألـــف حالـــة ولادة حية	٣٦٥	٨٨
نسبة السكان الذين لا يحصلون على مياه مـــن الشبكة العامة	%٧٦	%٣٢,٦

جدول رقم (١)

خلاصة لما جاء في التقرير الحكومي حول تقييم الأداء والتقدم نحو تحقيق أهـــداف التنميـــة الألفية في ٢٠٠٣م

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

جدول رقم (٢)

خلاصة لمسودة التقرير الحكومي الثاني حول مسار الأهداف الإنمائية للألفية والـذي أعـد لتقديمه إلى مؤتمر الأمم المتحدة في سبتمبر ٢٠١٠م

الترتيب	الدولة	دليل الفقر البشري		معدل البقاء حتى سن ٤٠ (٢٠٠٥ – ٢٠١٠)	معدل الأمية بين البالغين من ١٥ سنة فما فوق (١٩٩٩ – ٢٠٠٧)	السكان الذين لا يستخدمون مصدر مياه حسن (٢٠٠٦)	الأطفال دون مستوى الوزن الطبيعي دون الخامسة (٢٠٠٠– ٢٠٠٦)	السكان الذين يعيشون أدنى خط الفقر (٢٠٠٧)			ترتيب دليل الفقر البشري ناقص ترتيب الفقر في الدخل
		الترتيب	القيمة					$١,٢٥ / اليوم	$٢ / اليوم	خط الفقر الوطني	
١٤٠	اليمن	١١١ من ١٣٥ دولة	٣٥,٧	١٥,٦	٤١,١	٣٤	٤٦	١٧,٥	٤٦,٦	٤١,٨	٣٥

جدول رقم (٣)

جزء مما جاء في تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٩م عن اليمن

الأهداف	هل ستحقق الأهداف المرجوة	حالة البيئة الداعمة
الفقر: نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر الوطني إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥	بعيد الاحتمال	ضعيف قابل للتحسن
الجوع: خفض نسبة الأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون من نقص الوزن إلى النصف	بعيد الاحتمال	ضعيف قابل للتحسن
التعليم الأساسي للجميع : تعميم التعليم الأساسي للجميع بحلول عام ٢٠١٥م.	ممكن	مقبول
النوع الاجتماعي : ضمان المساواة في التعليم الأساسي والثانوي بين البنين والبنات	بعيد الاحتمال	مقبول
وفيات الأطفال : خفض معدلات وفيات الأطفال دون سن الخامسة بمعدل الثلثين	ممكن	مقبول
الصحة الإنجابية : خفض نسبة وفيات الأمهات بمعدل ثلاث أرباع حتى ٢٠١٥م	بعيد الاحتمال	ضعيف قابل للتحسن
مرض الايدز : وقف وتقليص مستوى انتشار مرض الإيدز	ممكن	ضعيف
الملاريا والأمراض المعدية الأخرى :وقف وانحسار مستوى انتشار الملاريا والأمراض المعدية الأخرى	بعيد الاحتمال	ضعيف قابل للتحسن
الاستدامة البيئية: الحد من فقدان الموارد البيئية	بعيد الاحتمال	ضعيف قابل للتحسن
الخدمات الأساسية : خفض نسبة السكان الذين لا يحصلون على مياه مأمونة للشرب إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥م	بعيد الاحتمال	ضعيف قابل للتحسن

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ج - العمل على أهداف الألفية

تعتبر أهداف الألفية مندمجة في البرامج والخطط والسياسات الرسمية ولكن تبقى الإشكالية الرئيسية في مستوى التنفيذ على الواقع لتحقيق هذه الأهداف ، فعلى سبيل المثال ومن خلال تقارير رسمية فإن ما صرف في مجال تنفيذ غايات أهداف الألفية خلال الفترة من ٢٠٠٦م وحتى ٢٠٠٩م هو ٣ مليار و٨٦٠ مليون دولار وهو ما نسبته ٨% من مبلغ الاحتياج فقط (٣٠% من المبلغ المذكور جاءت عبر موارد دعم خارجية) وعليه فإن العمل بهذه الوتيرة يؤكد ضعف إمكانية تنفيذ الأهداف خلال الفترة المحددة .

فمن خلال الفترة الماضية لم تشاهد مبادرات وطنية جادة سوى تكون تحالف النداء العالمي لمكافحة الفقر والذي لم يقدم حتى اليوم في اعتقادي الشخصي وعلى الرغم من أنني أحد أعضاء مجلس إدارة التحالف فإن ما قام به التحالف حتى اليوم لا يشكل دوراً حقيقياً لمكافحة الفقر فما قمنا به لم يتجاوز عقد مهرجانات احتفالية وإعطاء بعض المواد الغذائية لأسر فقيرة لم تتجاوز عددها في بعض المرات ١٠٠ أسرة وذلك خلال خمس سنوات مضت، وتوجد بعض المنظمات تعمل في مجالات صحية أو تعليمية أو خيرية لكن ما تقدمه هذه المنظمات يعد بسيط أمام حجم الإشكاليات، وأبرز الجمعيات والمنظمات الخيرية والتنموية هما(جمعية الإصلاح الخيرية وجمعية الصالح) وهما الجمعيتان اللتان قدمتا أعمالاً كبيرة على مستوى العمل المدني في رعاية الأيتام والمساعدات الاجتماعية والمساعدة في تقديم فرص عمل للشباب والأسر.

العوامل الخارجية ومسار التنمية

مره أخرى يعكس الفساد المالي والإداري وضعف تنفيذ الخطط والبرامج نفسه على فاعلية المساعدات والمنح فقد تلقت اليمن في الفترة ما بين ٢٠٠٠-٢٠٠٧م منح ومساعدات تراوحت ما بين ٥٠-١٠٠ مليون دولار وارتفعت إلى ٥٠٠ مليون دولار في عام ٢٠٠٨م وذلك على إثر مؤتمر المانحين في لندن ٢٠٠٦م والذي أقر فيه دعم اليمن بقرابة خمسة مليارات دولار، و مع نهاية العام الماضي شكت الحكومة اليمنية من عدم التزام الدول المانحة بتنفيذ وعودها حيث لم يصلها خلال عامين سوى خُمس المبلغ فقط تقريباً، وكانت ردود الدول المانحة أنها لا تجد ضمانات كافية لدى الحكومة اليمنية لتفعيل تلك المساعدات، ومن خلال دراسة قامت بها اللجنة الاقتصادية لمجلس الشورى في اليمن (الغرفة البرلمانية الثانية)عن فاعلية المساعدات والمنح والقروض خلال الفترة من ٢٠٠٠- ٢٠٠٥م اتضح من خلالها أن الفاعلية لم تتجاوز سوى نسبة ٣٤% وهو ما يؤكد ضعف فاعلية المساعدات إذا لم يتم تحسين لإدارة الحكم عبر إدارة سياسية جادة .

نموذج لحالات الفقر الحضري في اليمن:

في دراسة أكاديمية[٨] تناولت (الأسباب والآثار دراسة سسيولوجية لفقراء الحضر)واستخدمت الدراسة كعينة حي في مدينة التواهي محافظة عدن وحي في مدنية الضالع ومجتمعا الدراسة هما

(٨) دراسة جامعية للباحث د.صالح عبده عبيد. قدمت لنيل درجة الدكتورة وتم إقرارها في العام الماضي 2009م – جامعة صنعاء

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

مجتمعان حضريان يتميزان بتدني المستوى الاقتصادي والاجتماعي وارتفاع نسبة البطالة والقوة العاملة غير الماهرة والتي تعمل في المهن الهامشية غير المنتجة وارتفاع معدلات الأمية والتسرب من التعليم وغياب المؤسسات التعليمية والصحية والاجتماعية والخدماتية ونجد في أن الفقر في مجتمعي الدراسة شامل حيث أن قرابة 96% من العينة يعيشون حالة الفقر المطلق على الرغم من أنهم جزء من المجتمع الحضري في اليمن وقد خرجت الدارسة بالعديد من الاستنتاجات عن حال الفقر وإشكالياته على مستوى العينة والمستوى العام. ويمكن تلخيص أهم الاستنتاجات التي استخلصتها الدراسة عن العينة كما يلي:

١. أغلب أرباب الأسر في مجتمعي الدراسة هم من الذكور بنسبة 87% نتيجة للتقاليد الاجتماعية على أن المرأة الأصل لها أن تكون ربة بيت.
٢. 63% من أرباب الأسر من الأميين والمؤهلات التعليمية الدنيا (يقرءا ويكتب –ابتدائي) ولذا فإن 91.3% من أرباب الأسر يعملون في أعمال لا تتطلب مستويات تعليمية مثل (عمال بناء، عسكريون، حراسة منشآت مدنية...) ولوحظ أن الآباء لا يهتمون بتعليم أبنائهم حيث 67% من أجمالي المبحوثين بين الأمية والابتدائية وأن الفقر يمثل العقبة الأساسية أمام الاستعداد للتعليم على تخصيص جزء من الإنفاق على التعليم.
٣. بسبب الفقر جزء كبير من السكان لا يهتمون بالصحة ولا يراجعون الأطباء حتى في حالة المرض لغياب التطبيب المجاني مما يجعلهم تحت رحمة القدر وذلك لعجز الأسر على الإنفاق على الصحة والتي لا يتم الإنفاق عليها إلا في الحالات القصوى وعلى حساب ضروريات أخرى.
٤. 41.3% من أجمالي السكان المبحوثين في الحيين هم من المهاجرين من المناطق الريفية جاءوا بحثاً عن فرص أفضل للمعيشة والعمل هو ما دفع بهم إلى زيادة الهجرة من الريف إلى المدنية وشكل ذلك عامل ضغط على الخدمات الاجتماعية وفرص العمل وانتشار الأحياء العشوائية في المدن اليمنية وزيادة البطالة وازدياد الجريمة والانحرافات الأخلاقية كتبعات للأوضاع الاقتصادية البائسة.
٥. 90.3% من أفراد الأسر من المبحوثين هم من العاطلين والأطفال وهو ما يمثل عبئاً كبير على الفئة العاملة وكشف الدراسة أن 91.5% من مخرجات التعليم العام والجامعي من مجتمع الدارسة عاطلين.
٦. جزء كبير من القادرين على العمل هم ممن أجبروا على ترك أعمالهم وتم تحويلهم إلى بطالة بفعل قيام الحكومة ببيع وتعطيل مؤسسات ومرافق حكومية كانوا يعملون بها واستغناء الملاك الجدد (قطاع خاص) عن هؤلاء .
٧. وجود فروق كبيرة بين الدخل الذي تحصل علية الأسرة وحاجاتها في الإنفاق على الضروريات ، نتيجة لغياب التوازن بين متغيرات الأسعار والأجور وعدم وجود رقابة

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

مؤسسية وإستراتيجيات اقتصادية تحمي المستهلك وأصحاب الدخل المحدود وتؤمن استقرار العيشي لمختلف الشرائح الاجتماعية .

٨. تباين كبير التفاوت في النمط السكني على البيت المستقل ذو الدور الواحد هو الأكثر انتشاراً إلا أنه في الأغلب مبني بجهود ساكنيه باستخدام الأحجار أو البلك كما أعداداً كبيرة من المساكن هي من مساكن الصفيح المستخدم فيها الأخشاب أو الصفيح أو بعض مخلفات البناء والكراتين ومثل هذه الأحياء تعاني من ضعف أو انعدام الخدمات (التيار الكهربائي – شبكات المياه – شبكات المجاري) ، قلة وسوء دورات المياه مما يوجد مستنقعات ناتجة عن التصريف الصحي السيئ وهو ما يزيد الطين بله كما يقال فالمشاهد الواقعية لما يعيشه سكان المناطق الحضرية الفقيرة تتسم في أغلب الأحيان بظروف معيشية صعبة ومساكن مختلفة ومزدحمة وسيئة التهوية ...

٩. البحث عن متطلبات العيش الضرورية يمثل الهم الأساسي للسكان في مثل هذه الأحياء ولذلك وجدت الدراسة ضعف في عمليات المشاركة الاجتماعية والسياسية .

على ضوء كل ما سبق من تناول للفقر في اليمن بالصورة العامة أو الحضرية بإشكالياتة وأعباءه فأنني أتصور المعالجات في جملة من التوصيات أو جزها على النحو التالي :-

التوصيات والمعالجات :

١. الانتقال الصريح والفاعل إلى نظام الحكم المحلي الكامل الصلاحيات والعمل الجاد للقضاء على الفساد وتفعيل الشفافية والإدارة وفق مفاهيم الحكم الرشيد.

٢. أن تعد الحكومة إستراتيجية متكاملة وجادة وبشفافية كاملة لتنفيذ الأهداف الإنمائية وأن تخصص نسب فاعلة من الموازنة العامة في مجال الأهداف.

٣. الإشراك الفاعل للمجتمع المدني ودعمه لتحقيق دوره التنموي مع الحكومة (تخطيطاً , تنفيذاً , إشرافاً وتقييماً).

٤. إعداد وتنفيذ إستراتيجية تعليمية فاعلة ذات فلسفة تربوية وطنية تعمل على مكافحة الأمية، والقضاء على ظاهرة التسرب بتفعيل مجانية وإلزامية التعليم وتحقيق المساواة بين الجنسين في هذا الجانب، رفع مستوى التعليم وتحسين أدواته وربطه باحتياجات السوق.

٥. إيجاد الضمانات الكافية لتفعيل المساعدات والقروض والموارد المحلية والرقابة على أدائها في تحقيق الأهداف .

٦. أن تعمل الحكومة على توفير المناخ السياسي والأمني والديمقراطي وتجسيد الحقوق والحريات وبإرادة حقيقية وبشراكة مع كآفة الأطراف السياسية و الاجتماعية وتفعيل للعدالة الاجتماعية بشكل ملموس.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

٧. العمل من أجل توفير أكبر قدر من فرص العمل للقضاء على البطالة من خـــلال البـــرامج والمؤسسات الحكومية وتشجيع ودعم وتوجيه القطاع الخاص الوطني والتوســـع فـــي دعـــم وتشجيع المشاريع الصغيرة وتوفير البيئة الاستثمارية .

٨. توفير الخدمات الصحية الجيدة للجميع وتطبيق نظام التامين الصحي .

٩. العمل لتوفير واستكمال البنية التحتية السليمة والمخططة للعمل والتغطية للخدمات الأساسية المطلوبة لفترات زمنية جيدة لا تقل عن ٢٥ عاما .

١٠. تفعيل سيادة القانون والتطبيق الحازم له.

* * *

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com